Entrepreneurship and its role in the Arab development under the knowledge economy

Alasrag, Hussien

April 2010

Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/22310/
MPRA Paper No. 22310, posted 26 Apr 2010 05:54 UTC
الريادية ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة

حسين عبد المطلب الأسرج
ماجستير الاقتصاد
مدير إدارة بوزارة التجارة والصناعة المصرية

العنوان:
القاهرة-امتداد شارع رمسيس- أبراج وزارة المالية-مبني وزارة التجارة والصناعة-البرج
الخامس-الدور الرابع-حجرة رقم 9

Mobile (0020106237534)

E.mail:hossien159@gmail.com
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله والطبيبين

الريادية ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة

ملخص:

إن التطور نحو سوق عالمية موحدة يصبح بشكل متزايد أمراً واقعاً. يتلاشي معه الفصول بين السوق المحلية والسوق الدولية كذلك، يتغير واقع الاقتصاديات العربية وجودة تمييزها بخطى سريعة وبطريقة جذرية نتيجة للتغير التكنولوجي السريع خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب انخفاض تكاليف النقل و قد أصبح من المسلم به اليوم أن التقدم والابتكار في المجال التكنولوجي هما محركاً نحو الريادة على المدى البعيد. فتغيّر سياق اقتصاد المعرفة العالمي الذي تحركه الوعور السريعة للابتكار التكنولوجي يجدر بالدول العربية إرسال أسس متينة لبناء قدرتها على اكتساب وإيجاد معرفة و تكنولوجيا من أجل الإقادة من الفرص، و التي تتبعها العولمة وفي الوقت نفسه مواجهة التحديات العالمية المستجدة.

والتأتي على التحدي في تشكيل المعرفة لأغراض التنمية، وذلك بتلبية متطلبات مشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية الإستحداث هذه. فالأشكال الاقتصادية اليوم تتصور مبنية على وفرة المعلومات ليست وفرة المواد النادرة ذلك أن تأثير المعرفة يعδو حاسماً على كامل النشاط الاقتصادي وأصبحت المعرفة الأسول الرئيسية لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي، ومنه توجه العالم من البحث والتصادم من أجل مصادر المواد النادرة إلى البحث والتصادم من أجل السيطرة على أكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة. لذا فانه من الضروري أن يتفكّر الاقتصاديات العربية مع الأوضاع الجديدة، فعليها أن تبتعد بالهيئة في إيجاد السبل والآداب التي تساعدها على التعامل مع هذا التغيير، وأن يقوم ذلك من خلال الريادة وتبني الفرص واستغلالها، لخلق أسواق ومنتجات جديدة وتطوير القائم منها، وان تتفكّر مع التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها، وتهدف هذا البحث إلى دراسة الدور الذي يمكن تقوم به الريادية في تنمية الاقتصاد العربي في ظل اقتصاد المعرفة.
جدول المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم.................................................................

مقدمة.................................................................

3

مشكلة البحث.................................................................

3

هدف البحث.................................................................

3

خطة البحث.................................................................

4

أولا: اقتصاد المعرفة والرياضية: إطار نظري..........................

4

أ- اقتصاد المعرفة:.................................................................

4

1- مفهوم اقتصاد المعرفة.................................................................

4

2- خصائص اقتصاد المعرفة.................................................................

5

3- القوى الدافعة الرئيسية في اقتصاد المعرفة:.................................................................

7

ب- الرياضية:.................................................................

7

1- المقصود بالرياضية (روح المبادرة):.................................................................

9

2- أنواع الأعمال الرياضية:.................................................................

10

3- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتوسع في العمل الرياضي والم ياديات القردية:.................................................................

11

ثانيا: تنظيم دور الرياضة في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة..........................

11

1- تحديد مناخ الاستثمار والمحافظة على بيئة اقتصادية كليا مستقرة:.................................................................

14

2- الاهتمام بالبيات دعم الإبتكار:(أ) تعزيز الثقافة الإبداعية.................................................................

14

(ب) تمويل الابتكار والتطوير.................................................................

15

(ج) التشجيع ودعم الحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات:.................................................................

17

(د) التمويل من خلال حقوق الملكية (Equity Finance):.................................................................

17

3- تطوير وتنمية البنية الأساسية العلمية والتعليمية وتعزيز دورها الاقتصادي.................................................................

19

4- تنمية التعاون الإقليمي والدولي في ظل اقتصاد المعرفة.................................................................

20

ثالثا: الاستنتاجات والمقترحات:.................................................................

20

أ- الاستنتاجات:.................................................................

20

ب- المقترحات:.................................................................

22

المراجع:.................................................................
مقدمة:

إن التطور نحو سوق عالمية موحدة يصبح بشكل متزايد أمرًا واقعًا، يتلاشي معه الفصل بين السوق المحلية والسوق الدولية كذلك، يتغير واقع الاقتصاديات العربية ووجهة تنميتها بخطى سريعة وبطريقة جذرية نتيجة للتغير التكنولوجي السريع خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب انخفاض تكاليف النقل.

فقد أصبح من المسلم به اليوم أن التقدم والابتكار في المجال التكنولوجي هما محركاً النمو الاقتصادي على المدى البعيد. ففي سياق اقتصاد المعرفة العالمي الذي حركه تكوّنة السريعة للابتكار التكنولوجي يجرد بالدول العربية أرضاً أسس متينة لبناء قدراتها على اكتساب وإيجاد معرفة وتقنية من أجل الإفادة من الفرص التي تتيحها العولمة وفي الوقت نفسه مواجهة التحديات العالمية المستجدة. وبالتالي يكمن التحدي في تسخير المعرفة لأغراض التنمية، وذلك بهيئة مناخ مؤت لاستخدام أفكار وابتكارات، فضلاً عن نشرها واستخدامها من قبل مختلف الأطراف الفاعلة المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية الاستحداث هذه.

مشكلة البحث

إن الإشكالية الاقتصادية اليوم تصبح مبنية على وفرة المعلومات وليست وفرة الموارد النادرة ذلك أن تأثير المعرفة يعده حاسماً على كم용 النشاط الاقتصادي وأصبحت المعرفة الأصول الرئيسية لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي، ومنه تحول العالم من البحث والتصاميم من أجل مصادر الموارد النادرة إلى البحث والتصاميم من أجل مصادر معرفة كبيرة حيث إن النمو المستمرية في ظل هذه الظروف الإقليمية والدولية الجديدة، فعليها أن تتصل بالابتكار في إيجاد السبل والأدوات التي تساعدها على التعامل مع هذا التغيير، وأن يقوم ذلك من خلال الريادية وتوسيع الفرص واستغلالها، لخلق أسواق ومنتجات جديدة وتطوير القائم منها، وأن تتفكك مع التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها. فما هو الدور الذي يمكن تقوم به الريادية في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الدور الذي يمكن تقوم به الريادية في تنمية الاقتصاد العربي في ظل اقتصاد المعرفة.

خطة البحث

للوصول إلى هدف البحث تم تقسيمه على النحو التالي:

أولاً: اقتصاد المعرفة والريادية: إطار نظري

ثانياً: تعظم دور الريادية في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة

ثالثًا: الاستنتاجات والمقترحات:
أولا: اقتصاد المعرفة والريادية : إطار نظري

- اقتصاد المعرفة:

1- مفهوم اقتصاد المعرفة:

في حين كانت الأرض، والعمالية، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات. وصار للذكاء المحض في برامج الكمبيوترات وتقنية المعلومات عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد، أو العمالية. وتشير الأمثلة المتعددة أن اقتصادات المعرفة تستأثر الآن 70% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتتم سمو بบาด أن 50% من النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وتفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد شهد مفهوم اقتصاد المعرفة تطورا كبيرا في العقود القليلة الماضية مع اتساع استخدام شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية، يرى هذا الاقتصاد على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات ومن ثم إلى معرفة وحكمها في اختيار الأنبض من بين الخيارات الواقعة التي ينتجها اقتصاد المعرفة.

ويجدر الإشارة إلى أن مصطلح اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة كان أول استخدام له في الفصل الثاني عشر من كتاب Peter F. Drucker لـ The Age of Discontinuity متعدد التأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات.

ويمكن تعريف اقتصاد المعرفة بأنه هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكّل مكوناً أساسيًا في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزايد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها المنتج الأساسي لهذا الاقتصاد. ويمكن تعريفه أباأنها هو نمط اقتصادي متطور قائم على استخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مزركاً بقوة على المعرفة والإبداع والتطوير التكنولوجي خاصة ما يتعلق بذكاء الأعمال والإعلام والاتصال.


2 www.britishcouncil.org/knowledge_economy-core-briefing.pdf
وبناءً على ما نقدم فإن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأقتصادات المعرفة تعتمد على تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الإبتكار والرقمية. وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورًا أقل، وحيث يكون النمو مدعومًا بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة ذات المهارات العالمية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة. وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتقي المساهمة النسبية لصناعات المعرفة على المعرفة أو تمكنها، وتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والراقية، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

-خصائص اقتصاد المعرفة

عند وصف الاقتصاد العالمي الحالي يتكرر استخدام مصطلحين أساسيين هما: العولمة واقتصاد المعرفة. فقد ظل العالم يشهد زيادة عولمة النشاط الاقتصادي وذلك بسبب عدد عوامل من أهمها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك التغييرات في القوى التجارة عليها المستوردين الوطني والدولي. كما ظل العالم يشهد بالتوالي مع ذلك ارتفاعاً حاداً في الكفاءة المعرفية بالأنشطة الاقتصادية مدعومًا بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسارع خطي التقدم التكنولوجي.

والاقتصاد المبني على المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة يعتمد على عدد من الركائز أهمها:

1. الإبتكار: فهو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواجهة ثورة المعرفة المتتابعة واستيعابها وتكيفها مع الاحتياجات المحلية.

2. التعليم أساسي للإنتاج والتنافسية الاقتصادية. فتعتبر الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القدرة على إمداد التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المهن الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

3. البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فهي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعرفة وتكيفه مع الاحتياجات المحلية.

4. جوانب تقوم على أسس اقتصادية قوية: بحيث تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشجيع هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إثارة واسعة، وتخفيف التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتروستة.

حسين عبد المطلب الأسمري: تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة المبليقدر العالمي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكون المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حنيسية بن بو علي شلف الجزائر، 4-5 ديسمبر 2007 ص 9-10.
ويوضح الجدول التالي مقارنة بين اقتصاد المعرفة وخصائصه وبين الاقتصاد القديم:

<table>
<thead>
<tr>
<th>ميزة الاقتصاد</th>
<th>الاقتصاد المعرفة (k-economy)</th>
<th>الاقتصاد القديم (p-economy)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المدى المنخفض</td>
<td>منخفض/متوازن</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>معدة الاقتصاد</td>
<td>القيادة العالمية</td>
<td>الوطنية</td>
</tr>
</tbody>
</table>
| المصدقات المهمة | توجهيات الصناعية،     | توجهيات الاستراتيجية، اليدوية،
|                 | الاضمحلال من المنظمة التجارية | السياسات التجارية، الصناعات المفيدة |
|                 | العالمي، الكتل الإقليمية، |                                |
|                 | القيادة مع القطاع الخاص |                                |
| التنافسية      | استمرارية/مشتركة        |                               |
| القادة في السوق | مهارات محددة حسب الوظائف |                               |
| التعليم الشامل | تنظيم الالتزام            |                               |
| التعليم المستمر مدى الحياة | 수수께끼와 الممارسة |                               |
| أهداف السياسة | أهداف فرض التنظيمات |                               |
| الاتصال والتواصل | علاقة مع منشآت |                               |
| القيادة والتعاون | مخاطر مستقلة |                               |
| المشاكل الداخلية | الكتل الاقتصادية |                               |
| خصائص المعرفة | المصدر الرئيسي     |                               |
| الرقمية       | للاستراتيجية |                               |
| الابتكار، التجديد، الاختراع | مدخلات العوامل المعرفة، رأس |                               |

المصدر: محمد عبد العال صالح، موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، ورقته مقدمة إلى: المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العالمية، من 2-3 أكتوبر 2005

3- القوى الدافعة الرئيسية في ظل اقتصاد المعرفة:

وتوجد عدد من القوى الدافعة الرئيسية التي تؤدي إلى تغيير قواعد التجارة والقدرة التنافسية الوطنية في ظل اقتصاد المعرفة وهي:

المعلومة: أصبحت الأسواق والمنتجات أكثر عالمية.
ثورة المعلومات والبيانات / المعرفة: أصبحت تشكوك كثافة عالية في الإنتاج بحيث زاد اعتماد بصورة واضحة على المعلومات والمؤسسات؛ فنحو أكثر من 70% من الموارد في الاقتصادات المتقدمة تم عبر معلومات. فالعديد من أعمال المصانع صارو يستخدمون روؤتهم أكثر من وأيديهم. 

انتشار الشبكات: شبكات الحساب والربط بين التطورات مثل الإنترنت جعل العلم بمثابة قارة واحدة أكثر من أي وقت مضى.

وكتتبت لذا تزداد الحاجة إلى تطوير السلع والخدمات بصورة مستمرة، وفي كثير من الحالات أصبحت تباع وتشارك من خلال شبكات الإنترنت، وهو ما يعطي ضرورة الإمام التطبيقية لتكنولوجيا الجديدة حيث يتوفر عليها مبتهج الطلب الاقتصادي. وقد ساهمت هذا القوى في توسع الإنتاج الدولي بتحفيز من العوامل التالية طويلة الأمد:

- تحرير السياسات وتسليكي الحدود بين البلدان، الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر والتراثيات الرأسمالية المختلفة.
- التغير التكنولوجي السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل من الأوفر اقتصادياً إجراء تكامل بين العمليات المتتابعة جغرافياً ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحماية عن الكفاءة.

 المنافسة المتزايدة أجرت الشركات على اكتشاف طرق جيدة لزيادة كفاءتها، بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتأثير أي أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف.

ب- الريادية:

المقصود بالريادية (روح المبادرة):

الريادية أو روح المبادرة ليس لها تعريف محدد ولكن تعرف وفقاً لسياقات مختلفة؛ يعرف روح المبادرة باعتبارها هو ما تشكل وتتبناها شاعراً Morrison ذو قيمة من لا شيء تقريباً حيث تبدأ العملية من إنشاء أو إحداث الفرصة، ومن ثم السعي إلى تحقيقها بينما يرى Heilbrun بأنها عملية دينامية تتزايدي على الفرص والأفراد، الأطر التنظيمية، والمباشتر والإبداع والموارد والريادية، وهي عملية تطبيق على المنظمات مجموع جميع الأجهزة والأعمال والأنشطة بحيث يسعى منظمي الأعمال إلى استغلال الفرص المتاحة، وخلق مشاريع جيدة.

ويمكن القول بأن الريادية، كما عرفها الكاتب Lخلق الثروات المتزأدة، هذه الثروات التي تنشأها الأفراد الذين يتحملون مخاطر كبيرة من حيث حقوق المساهمين، والوقت، و/ أو الأنتزام الوظيفي لتوفير قيمة بالنسبة لبعض

Entrepreneurship

Entreprendre

The Entrepreneur

Richard Cantillon
Adam Smith
Joseph Schumpeter
Carl Menger
Friedrich von Mises

creative destruction

Peter Drucker
Frank H. Knight

Schumpeter

Entrepreneur

Entrepreneurship

franche à un domaine

Entreprendre

Philosophy of entrepreneurship refers to the idea of "creative destruction," a concept that emerged from the work of economist Joseph Schumpeter.

Entrepreneurship is a process of identifying opportunities and developing new ideas and ventures. It involves taking risks and making decisions, often in uncertain environments. Entrepreneurs are visionary thinkers who envision new possibilities and are willing to make them a reality.

Entrepreneurship is not just about starting new businesses; it is also about creating new jobs, driving economic growth, and shaping the future of societies. Entrepreneurship is a key driver of innovation, economic development, and social change.

Entrepreneurship is a complex and dynamic process that requires a combination of skills, resources, and perspectives. It involves identifying unmet needs, recognizing opportunities, and developing creative solutions to address them. Entrepreneurs often face challenges such as limited resources, uncertainty, and competition, but they are resilient and persistent in their pursuit of success.

Entrepreneurship is not just a matter of starting a business; it is about building something new and meaningful. Entrepreneurs are change agents who are committed to making a difference. They are not afraid of the unknown and are willing to take risks to bring their visions to life.

Entrepreneurship is a lifestyle that requires dedication, passion, and perseverance. It is a journey that involves learning, adapting, and growing. Entrepreneurs are self-starters who take control of their own destinies and are not afraid of failure. They learn from their mistakes and use them as opportunities for growth.

Entrepreneurship is a value that is increasingly recognized and celebrated in society. It is a key component of a vibrant and dynamic economy. Entrepreneurs are essential to the growth and development of any economy, and their contributions are invaluable.

Entrepreneurship is not just about individuals; it is about communities and societies. It requires collaboration, cooperation, and a shared vision of the future. Entrepreneurs work together to create new opportunities and drive positive change.

Entrepreneurship is not just a matter of profit; it is about creating a better world. Entrepreneurs are social entrepreneurs who are committed to making a positive impact on society. They are not just interested in making money; they are interested in making a difference.

Entrepreneurship is a dynamic and ever-evolving field. It is shaped by technological advancements, social trends, and economic conditions. Entrepreneurs are at the forefront of these changes, driving innovation and shaping the future of society.

Entrepreneurship is a concept that is increasingly recognized and celebrated in society. It is a key component of a vibrant and dynamic economy. Entrepreneurs are essential to the growth and development of any economy, and their contributions are invaluable.

Entrepreneurship is a lifestyle that requires dedication, passion, and perseverance. It is a journey that involves learning, adapting, and growing. Entrepreneurs are self-starters who take control of their own destinies and are not afraid of failure. They learn from their mistakes and use them as opportunities for growth.

Entrepreneurship is not just about individuals; it is about communities and societies. It requires collaboration, cooperation, and a shared vision of the future. Entrepreneurs work together to create new opportunities and drive positive change.

Entrepreneurship is not just a matter of profit; it is about creating a better world. Entrepreneurs are social entrepreneurs who are committed to making a positive impact on society. They are not just interested in making money; they are interested in making a difference.

Entrepreneurship is a dynamic and ever-evolving field. It is shaped by technological advancements, social trends, and economic conditions. Entrepreneurs are at the forefront of these changes, driving innovation and shaping the future of society.
تحديد للاطلاع الجديد، ويُنظر إلى المنظوم على اعتباره إضافة أساسية في ثقافة الأعمال في
الحياة الأمريكية، وعلى وجه الخصوص باعتباره محركًا لخلق فرص العمل والنمو
الاقتصادي.  

وتتغيع عملية الريادية والمبادرات الفردية شائعة في العالم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية،
على سبيل المثال، يحاول سنوياً 4% من مجتمع البالغين أن يبدأ عملًا جديداً، بالرغم من أن
معظم هؤلاء قد يكون لديهم عمل كامل أو جزئي ولكنهم مستلقون مشاعر حب. وتُشير
الإحصائيات أن شخصاً من بين اثنين في الولايات المتحدة قد حاول أن يبدأ عملًا جديداً في
وقت معين من حياته.

2- أنواع الأعمال الريادية:

يمكن تصنيف الأعمال الريادية والمبادرات الفردية إلى ثلاثة أنواع:

أ- أعمالاً ابتكاريه بحطة:

حيث يقوم المبادر والمريادي المبدع بنقل الفكرة الجديدة إلى منتج جديد ويبني عملًا جديداً
في عالم الأعمال، وهذا بالطبع يتطلب قدرًا كبيرًا من الإبداع والقدرة على رؤية متعلقات
وتجهات قبل أن تنتفض الفئة لlace الأفكار وعندما هذا النوع من الأعمال الريادية ما
قام به (ستيفن جاب) مؤسس شركة أبل كومبيوتر، وكذلك (بل غيتز) مؤسس شركة ميكرو
سوت.

ب- أعمال ابتكرانيه مطورة من أفكار ومعلومات وتكنولوجيا متوفرة

والمقصود هنا المبادرين والمبدعين الذين يقومون بتأسيس أعمال رياضية بناء على أفكار
ومعلومات وتكنولوجيا متوفرة. حيث يقوم المبادر بتوظيف التكنولوجيا المطورة لأغراض
تخصصية في أعمال ومجالات أخرى مختلفة، فبرنامج أبحاث الفضاء الأمريكي شهد نقل
وتطبيق لعديد من التكنولوجيات الفضائية في المجالات الخدمية مثل استخدام تقنيات
الاستشعار على بعد في المجالات المدنية.

ج- الملكية لأعمال ابتكاريه

يعتبر هذا الوضع أقل أنواع الإبداع أو الريادة حيث أن الشخص المبادر هنا يشترتي أو
يمتلك عملًا أو مؤسسة قائمة بدون أي خطط يضعها لتفويض الوضع القادم. فالحاجة للإبداع
واليبتكر أقل في هذا الوضع ولكن الشخص في هذا الوضع يتمتع بالمخاطرة المالية
والشخصية ويفتقن الفرصة قبل الآخرين رغم أن الأسباب لا تشجع ذلك.

إن من أبرز خصائص المبادرين والرياديين أو المبدعين:

http://en.wikipedia.org/wiki/Entrepreneurship

راجع كتاب الدكتور عبد الهادي عتيبي

www.arabschool.org.sy/Celebration/Dr.AbdelHadi%20Outeibi.doc
1- حب العمل والمبادرة والتعلق بهما.
2- الإصرار على النجاح رغم المخاطر.
3- القلق الكامل.
4- التصميم وحب التنفيذ.
5- المهارة في إدارة المخاطر.
6- رؤية المغامرات كفرصة تحتم اقتناصها.
وذلك فإن من إيجابيات الأعمال الريادية والمبادرات الفردية:

- الاستقلالية في العمل
- مجابهة التحديات والشعور بالإنجاز
- تحقيق السيطرة المالية والاستقلال المالي

أما السلبيات فكم في:

- العوامل الكبرى للمسؤوليات حيث لا مجال هنا للأخطاء وكذلك لضخامة التضحيات
- الشخصية.

3- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتوسع في العمل الريادي والمبادرات الفردية:

ينتج عن التوسع في إقامة الأعمال الريادية والخاصة على شكل منشآت صغيرة رياضية أثاث
اقتصادية واجتماعية، ولعل من أبرزها ما يلي:

- استقطاب الشباب للعمل الحر والمبادرات الفردية والأعمال الريادية واستثمار
المواهب وطاقاتهم في مشروعات صغيرة مما يخفف من حدة التهافت على الوظائف
الحكومية، والذي أضحى عائقًا لبرامج الإصلاح الاقتصادي والإداري التي تتبناها
الدولة، وبدون من ظاهرة التضخم الوظيفي.

- الانخراط في تحل أعباء مشروع أو منشأة صغيرة تخطيطًا وتمييزًا وإدارة يعتبر
عملاً رياضياً، حيث الشباب من العامل لزوال اللهو والانحلاف وما قد يترتب عليه
من تدفق التصح ونهر للأعمال، وواد للفئ أو العربية التي تربى عليها المجتمع العربي.

- يعتبر الإنترنت إلى الاستثمار في المشروعات الريادية عاملًا من عوامل الاستثمار
الاقتصادي والاجتماعي وخاصة أثناء الأزمات وفي فترة عدم الاستثمار والركود
التي تشهدها الديمومة الاقتصادية من سنة لآخر.

- تعد الأعمال الريادية والمبادرات الفردية بمختلف أنواعها وأحجامها يمنع عرض
المستثمر والمضيدين للاقتصادات الحادة التي يمكن أن يتعذر لها من ركز كان
نشاطه واستمراره في منشأة كبرى، وتعتبر هذه المبادرات النواة الحقيقية للأعمال
الكبرى الرائجة.

- تعتبر الأعمال الريادية والمنشآت الصغيرة في المجتمعات التي تتمتع بوفرة
الموارد المالية المبتدئ الصغير في المجتمعات الإدارية والتنظيمية وال㠇ر على أوضاع التعامل مع مختلف أطراف
العمليات الإنتاجية والتسويقية.
ثانيا: تعزيز دور الريادية في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة

تتجسد إحدى السمات الأساسية في اقتصاد المعرفة العالمي الجديد في التزداد الأسي لتركيز القيمة المضافة بعيداً عن حلقات الإنتاج (إلا فيما يتعلق بالتناغم المعتمد على كثافة العمالة)، لصالح الحلقات أو المرحل المعمدة على الكثافة التكنولوجية والمعرفة في سلسلة القيمة. وبناء على ذلك، حينما يتعلق الأمر بتحديد موقع مشروع أو إقتصاد كاملاً من الريادة والابتكار، ترتبط العائدات الإقتصادية بالارتفاع من خلال البحث والتطوير والإبداع، وتتطور التكنولوجيا. وتشجع المستمر في المنتجات، ووجوه قاعدة موارد تمتلك بدرجة عالية من المهارات المطلوبة، وتزعم الإمكانات التقنية والتكنولوجية المتضررة، من ضمنها عوامل المنافسة، المصحوبة بزيادة high road القطرية من جهة أخرى، نجد أن الأساليب التقليدية لزيادة القدرة التنافسية المستدامة إلى عوامل مثل العامل غير الملمه، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا البيئية، يفتقد أهميتها بشكل سريع ومتسارع. وقد أصبحت هذه العوامل (التي يمكن من خلالها فردان الميزا التنافسية للمنافسة بسهولة)، في تمثل الطريق التقليدي low road في المناقشة الذي يكشف عن نفسه في تفقيض الأسعار التي تؤدي في نهاية الأمر إلى سباق نحو التقل. أيضاً فهناك متغيرات رئيسية أخرى تضمن وجود نظام عام، إلى جانب النظام العالمي، يؤدي إلى نمو المشروعت وزيادة قدرتها التنافسية، من خلال توفير العوامل والموارد اللازمة بكافاة وفعالية.

تتمثل إحدى الدعالم الأساسية للطرق الحديث للمنافسة في وجود بيئة أساسية تعليمية، وعلمية، وتكنولوجيا حديثة وحيوية تشجع احتياجات الأعمال من الموارد البشرية والبحث والتطوير الذين يتضمنون بخطوة سريعة. لا يوجد هذا الأساس، لن تتحقق الإمكانات الإبداعية للمشاركات، وربما قاعدة موارد البشرية على استعداد وتبني، وتطوير التكنولوجيات الجديدة.

ترتبط القدرة التنافسية في اقتصاد المعرفة العالمي الجديد بالإرتقاء من خلال البحث والتطوير والإبداع، وتشجع المستمر في المنتجات، ووجود قاعدة موارد بشرية تمتلك براً وعدد الموارد كما تحت مع الإمكانات التقنية والتكنولوجية المتضررة، من ضمن عوامل أخرى. لتعظيم دور الريادية في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة، لا بد من الالتزام بعد أركان أساسية 8:

1- تحسين مناخ الاستثمار والمحافظة على بيئة اقتصادية كلية مستقرة.

تشير البحوث والأدب الحديثة حول الدول النامية ومنها الدول العربية أنه توجد حاجة ماسة لخلق بيئة عامة داعمة للاستثمار الخاص، وكذلك لتأسيس الشركات، ونموها وتحديا على

8 راجع خبر عبد المطلب 나سر، تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة مجلة علوم WWW.ULUM.NL

المجلة: إنسانية، السنة 5، العدد 35، خريف 2007، هولندا، منحة في موقع المجلة
الحكومات أن تسرع جهودها الرامية إلى إزالة أوجه الخلل التي تشوب السوق وتعالج اضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسببت في الفشل المستقبلي للأعمال، حيث تظل هذه الأوضاع ما يسمى بـ "الاستهلاك"، ويرتكب مفهوم "الاستهلاك" بمجال السياسات الاقتصادية الكلية و结تعزف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للأعمال.

وعجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن التمثيل بواسطة التدفقات العادية للسياسات الاقتصادية أو الاقتراعات العالية من أسواق المال العالمية، والذي يتضمن أيضاً بعضات متعددة للتضخم، معر صرف مستقر، بيئة سياسية وسياسية ثابتة وشفافة يمكن التبويدها لأعراض التخطيط المحلي والتجاري والاستثمار في الأفكار والمؤسسات والسياسات، والسياسات السلوكيات الحكومية تأتي قوى على منافع الاستثمار من خلال تأثيرها على: التكتيكيات، والتخطيط أمام المواجهة.

ويتوقف على العمر الذي تلعب الحكومة في إيجاد بيئة أمنة ومستقرة بما في ذلك حماية حقوق الملكية، فـ "التجارة" إلى أن "الاستهلاك" وصعدة السلام ودعم الاستقرار في الاقتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل 51% من المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف الشركات المتعلقة بافتتاح الاستثمار.

كما خص التقرير إلى أنه "Monad تحسين ووضح ومعلوماتية السياسات وحده أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة 30%".

9 ممارسة "أنشطة الأعمال 2008" قد أشار إلى حدوث العديد من الأصلاحات الملموسية التي ستهدف إلى تحسين ممارسة نشاط الأعمال في الدول العربية، إلا أن القانونين على إعداد التقرير مازالوا يؤكدون على أنه بينما تشهد بيئة "أنشطة الأعمال" في مستوى العالم، فإن أصحاب الموارد الذين تنازلوا يواجهون تحديات كبيرة، تتضمن في مجالات مثل وسائل محاولة المقاولة أصحاب الموارد الأقلية، وكفاءة المحاكم، وإجراءات وفرائض إنفاذ، ففي سبيل المال، على مصداق مسؤولية أي مساهمين بإمكانيات الدعوات في جميع، وهو أحد مكونات "مؤشر حماية المستثمرين، حيثحتل على نقطة واحدة من 10، في حين حصلت "الإمارات العربية المتحدة" على تنفيذ فعلي، وفي لبنان، فإن الفصل في "نزاع تجاري في أروقة المحاكم" يستغرق حوالي 721 يوما في المتوسط، وأما في "الإمارات العربية المتحدة"، فإن تلك العملية تضم 50 إجراء من لحظة قيام الدعوى بوضع قضية وقاضية وصحية ونقضية.

تجدر الإشارة إلى أن تقرير ممارسة "أنشطة الأعمال" 2008 يقوم بـ 178 بندا في قائمة "سيلة ممارسة أنشطة الأعمال"، وقد شملت البلدان التي حظيت بتقرير ممتدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلا من: المملكة العربية السعودية (23)، والكويت (40)، وعمان (49).

ويعد الترتيب التصنيفي للبلدات التي سعيها هذا التقرير على 10 مؤشرات تدرس "أنظمة أنشطة الأعمال، وتكيف الوقت والتكطينات" لاستيفاء الإشرافات، واستمرار المبادرات في مجالات "التأشيرة، والتجارة، والضرائب، وعمليات النطاق المالي"، إلا أن "التقييم" التصنيفي لا يأخذ بعين الاعتبار "سياسة التأهيل الكلي، ودورة البنية الأساسية، وتدلب أسعار الضرائب، وتصورات المستثمرين، أو معدلات تفتيش الجرائم، ممكن الاطلاع على تقرير مارسة أنشطة الأعمال على

http://www.doingbusiness.org
ويساهم مناخ الاستثمار الجيد في تحسين حياة الناس في العديد من أوجه نشاطاتهم

بصوره مباشرة وذلك كما يلي:

- يفضل منح مساعدة الاستثمار إتاحة الفرص أمام الأفراد للحصول على عمل سواء من خلال العمل الحر أو من خلال الحصول على عمل بأجر، فمن شأن تحسين فرص العمل تحفز الأفراد على استغلال مواردهم ومهاراتهم، مما يجلب للجهود لتحسين التنمية البشرية. أيضاً تمنع شركات الاقتصاد الأكثر إنتاجية التي تنشأ من خلال مناخ استثمار جيد، أن تدفع أجورًا أفضل وأن تكون مزيجاً من الاستثمارات لبرامج التدريب.

- يفضل منح مساعدة عمل حرج: يساعد مناخ الاستثمار الجيد على تشجيع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وأصحاب الأعمال الحرة للدخول في الاقتصاد الرسمي، حيث يعمل أكثر من نصف سكان الدول النامية في الاقتصاد غير الرسمي. هذه المشاريع تواجه نفس المشكلات التي تواجهها الشركات الأخرى، بما في ذلك الفساد، وعدم وضوح السياسات، وحفظ حقوق الملكية، ومحدودية القدرة على الحصول على التمويل والخدمات المصرفية. ويؤدي تخفيض هذه العوائق إلى زيادة دخل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وأصحاب الأعمال الحرة، وتمكينهم من توبيع أعمالهم.

- يفضل منح مساعدة مستقلين: يساعد مناخ الاستثمار الجيد على إتاحة السلع والخدمات وتوعية من ناحية تخفيف أعبارها من ناحية أخرى بما في ذلك السلع التي يستعملها محدودي الدخل وغير القادرين.

- يفضل منح مساعدة المستقل في البنية الأساسية والموارد المتعددة والمنتجات: يمكن أن ينتج عن تهيئة البنية الأساسية وتحسين شروط الحصول على الموارد المتعددة، ومباشرة حقوق الملكية، حيث العديد من المواكبة التي تستفيد منها فئة المجتمع فقط. فعلى سبيل المثال، ما إذا كانت في المغرب في زيادة معدلات الاتجاهات بالمدارس الأساسية من 28% إلى 68%، فهذا يؤدي التوسع في القدرة على الحصول على الموارد المتعددة إلى مساعدة الشركات على تطوير أعماليها، وتعزيز مساعداتهم. وتحمل نفقات الطوارئ التي تتعارض ها أسرهم. أيضاً يساعد تسهيل تملك الأراضي وتخفيض أعبارها على تسجيل الاستثمار وكان الرجال المصابين وتسهيل الحصول على التمويل اللازم.

- يفضل منح مساعدة أو الحكوات: تعتبر أنشطة الشركات المصدر الرئيسي إيرادات الضريبة بالنسبة للحكومات. يساهم مناخ الاستثمار الجيد في توسيع المصادر المتراكمة لدى الحكومات للعثور على التمويل للخدمات العامة بما في ذلك خدمات قطاع الصحة، والتعليم. التحويلات النقدية المخصصة للطلبات القطرية والمتناولة في المجتمع. تؤدي بعض التحسينات التي تجرى على مناخ الاستثمار إلى العديد من المنافع للكافة في القطاعات المجتمعية، وتشجع استقرار الاقتصاد الكلي والتقليل من فشل القطاعات، ومساعدة الشركات الأخرى في قطاعات أو منشآت أخرى يمكن أن يتيح الفرص للحكومات للتأثير في توزيع هذه المنافع. ويمكن أن تؤدي المنافع أن تضر خطط لهذه الإصلاحات يجب تزيد التركيز على صالح محدودي الدخل من خلال التركيز على الفوائد على أماكن معيشتهم وعلى الأساطش التي يستفيدون منها، بما في ذلك مختلف مجالاتهم كعمالهم وأصحاب أعمالهم. ويعمل مستقلون، ومساعدات البنية الأساسية والموارد المتعددة، ومزاجات.

ولذا فإنه من الضروري التأكد على أن بنية الاستثمار النموذجية لا تقترح على مجرد منح الإعفاءات الضريبية وتشجيع إجراءات التسجيل والترخيص، بل تدعاه لتشمل حزمة مكملة من العناصر الضريبية التي لا بد من توارثها مجتمعة منها:–

2 - الاهتمام بالآليات دعم الانتكاس

لكي تتمكن المشروعات العربية من مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة فلا بد من تشجيع التحديث والإبتكار والاستثمار فيها. ولذا يجب:

(أ) تعزيز الثقافة الاكتوارية: تؤدي الثقافة دورًا أساسياً في تطوير قدرة أي شركة على الابتكار. وهي تؤثر على الطرق التي تعمل الشركة من خلالها، وعلى العلاقة فيما بين العاملين فيها. ويتطلب الابتكار ذهنية تشجع بروج المبادرة، وحسن الإبداع، وقدرات تنظيمية ديناميكية، ذهنية منفتحة على أفكار جديدة وثقافات أخرى، وتعزز بيئة العمل. وإذا أريد للقدرة الاكتوارية أن تتطور، يجب أن يتطور التنسيق بين الابتكار وثقافات الشركة. ويجسَب أن تكون القيم التي تدعم القدرة الاكتوارية جزءًا لا يتجزأ من نسيج ثقافة الشركة.

(ب) تمويل البحث والتطوير: لم تصل الاستثمارات العربية في مجال البحث والتطوير بشكل عام إلى المستوى الأكمل لأنها لا تستطيع أن تبني بشكل كامل مردود جهودها في هذا المجال.

ففي الوقت الذي تتزايد فيه أهمية البحث والتطوير في الاقتصاد العالمي، فإن البحث العلمي في الدول العربية يواجه العديد من التحديات. ولها نسبة الإنفاق على البحث و لا تعهد هذه النسبة نحو 0.2% من جملة الناتج القومي على مستوى المنطقة العربية مقابل 2.36% على المستوى العالمي. ونحو 5.1% في إسرائيل. بالإضافة إلى العديد من المشاكل التي تحد من حضور الابتكار وعدم الاستغلال الأمثل لهذه المكتسبات برغم صلائها عالية سبيل المثال تشير الدراسات إلى أن 20% من انتاج البحث والتطوير يغطي المرتبات والمصروفات الإدارية، بينما يتم تخصيص الجزء المتبقي بالدرجة الأولى للفائدة المحصلة. وبالتالي، تشترط الابتكار على البحث والتطوير يأتي من الحكومة، وأن 5% فقط من النفقات الضئيلة أصلاً يأتي من القطاع الخاص.11

11 منظمة العفو الدولية، تقرير حقوق الإنسان 2007، القاهرة، ص 218-219
وقد تدخلت كثير من الحكومات في الدول المتقدمة كي تصلح هذا القصور السائد في السوق، وكي توفر حلاً مالياً أكبر للاستثمارات الخاصة في مجال البحث والتطوير. وفي هذا الخصوص يقترح عدد من الإجراءات منها:

1. زيادة حجم التمويل المتاح للبحث والتطوير من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات المالية (التقروض الميسرة، والمنح، وترتيبات المشاركة في التكاليف، إلخ).

2. تحصيص أجزاء من ميزانيات البحث الخاصة بالمؤسسات البحثية للصناعات التي تعمل في أنشطة مختارة والتي يوجد لديها إمكانية لتحقيق ميزة تنافسية.

3. الزام المؤسسات البحثية بتغطية أجزاء من تكاليفها من خلال البحوث المشتركة مع القطاع الخاص.

4. تقديم حوافز ضريبية مهمة للبحث والتطوير الذي يقوم به القطاع الخاص، لاسيما المشاريع الصغيرة والمنخفضة.

5. الحصول على مساعدة من إمكانياتを集منة ميليشيا لتطوير برامجة البحث والتطوير استنادا إلى أفضل الممارسات.

6. البدء في جملة توغية عامة تستهدف القطاع الخاص، حول أهمية البحث والتطوير بالنسبة لقدرته التنافسية، وكذلك بالنسبة للوسائط المتاحة.

7. وضع معايير سليمة ومتوافرة لتحديد أولويات الأنشطة المستفادة تشروب التمويل استنادا إلى قدرتها التنافسية الحالية والمحتملة.

8. البدء في برنامج قومي للتطوير المؤسس يعتمد على المؤسسات البحثية والجامعات بغية إيجاد (governance) هيئات تتمتع بدرجة عالية من الحوكمة مع وجود تمثيل للقطاع الخاص بهما، ويديًا كفاءة هذه المؤسسات، وتطوير طاقات وإمكانيات ملائمة للبحث والتطوير، وتقديم خدمات هذه المؤسسات بالقطاع الخاص.

9. لتعزيز كفاءة المنظمات البحثية والتعليمية وقدرتها التنافسية، يجب أن تنتمى هذه المنظمات ب멘طوات للحصول على المشروعات الحكومية بدلاً من توزيع هذه المشروعات البحثية على مؤسسات محددة بشكل مسبق.

10. زيادة الصلات الفعالة بين المؤسسات البحثية والأكاديمية المحلية والدولية التي يمكن من خلالها توفير المعرفة للقطاع الخاص.

11. تشجيع التعاون المشترك بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في مجالات مثل برامج البحث المشترك والتدريب في مركزي الدراسة الجامعية والدراسات العليا. (يج) تشجيع ودعم الحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات.

هناك آفاق شتى تتوافر من الشراء المباشر، وتحويل حقوق الملكية، والحصول على
الامتيازات إلى الحصول على التراخيص والتحاليف الاستراتيجية. وتستطيع هياكل الدعم الفنية والتجارية مثل مراكز البحث والتطوير ومركز تقني التكنولوجيا، ومنشآت الراقبة على الموجة... الخ أن تلعب دورا رئيسي في نشر المعلومات، وتحديث التكنولوجيات الملموسة، وضمان النقل الفعال والمفيد لهذه التكنولوجيا إلى الصناعة العربية وتكييفها. ومع ذلك، هناك عامل رئيسي لا بد من أخذه في الاعتبار، بصرف النظر عن مدى إثارة التكنولوجيا الجديدة وتكتلتها، ألا وهو وجود الفرصة الملموسة للاستفادة التكنولوجيا الجديدة، وتحقيقها، وإعادة التعامل معها وتكتلتها، وتكييفها، واستيعابها. ويعتبر وجود هذه الطاقة دالة مباشرة على درجة التقدم العلمي والتعليمي في الاقتصاد. ويمكن اتخاذ بعض الإجراءات لتيسير تطوير الطاقة التكنولوجية. وفي هذا الخصوص يقترح عدد من الإجراءات منها:

- تنمية خدمات الإرشاد التكنولوجي: تنوع خدمات الإرشاد التكنولوجي بشكل كبير بحيث تبدأ بتوفير المعلومات عن التكنولوجيات الحديثة وتنتهي إلى مساعدة المشروع في تحديد احتياجاته التكنولوجية ونشرها.

- توسيع التعاون بين أنشطة البحث والتطوير وصناعة رأس المال المخاطر: بشكل عام يوجد تكامل بين المنح والقرصنة العامة المخصصة للبحث والتطوير ورأس المال المخاطر. إذ يزداد عدد صناديق رأس المال المخاطر التي تلزم أصحاب المنشآت الجديدة بالتقدم أولا للحصول على منح عامة حتى يطوروا تكنولوجيا أونموذجها أوليا، وألا يلجأ إلى مستثمرين رأس المال المخاطر للاستفادة من هؤلاء الباحثين. في حين أن أصحاب رأس المال المخاطر متخصصون في تقييم إمكانيات العمل التجريبي أكثر منهم في تقييم الفترة التكنولوجية على التطور، فإن الوكالات الحكومية توظف أعداد كبيرة من المهندسين أو تكون لديها شبكة من الخبراء الفنيين الذين يمكنهم إجراء التقييم التكنولوجي بالقدر اللازم. وجدد الإشارة إلى أن تبادل المعلومات بين هذين الفئتين من المنظمات (خطط الأعمال مقابل تقرير المرجعية التكنولوجية) يحقق منغفا متبادل. وضلا على ذلك، يخفف هذا التعاون من العبء الإداري الملقى على عائق المنشأة التي تقوم بنشر التكنولوجيا من خلال السماح لها بتبادل تقرير المرجعية والقائمة، وتقييمات خطط الأعمال، والخبرات. وقد اشتدت كثير من الجامعات عمليات رأس المال المخاطر الخاصة بها. كما تشمل الاستقلال التجريبي لبحوثها. وهناك وسيلة أخرى يمكن تفعيلها وهي تطوير أدوات ومنظمات التقييم التكنولوجي، حتى يتسنى لجهاز المعلومات بين أصحاب المنشآت ومنظمات technological rating التمويل.

- دعم وضع خطط الأعمال والأنشطة غير الفنية: نظرا لأن منح البحث والتطوير تعتمد على المشروعات البحثية وتكون موجهة في الغالب نحو تطوير تكنولوجيات جديدة، تواجه كثير من الصناعات وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان صعوبات في صياغة المقترحات البحثية التي تتقدم بها. وقد وجد الباحثون أن أحدث حل من الشركات القائمة على التكنولوجيا يحتاج بشكل خاص إلى دعم للأعمال - مثل وضع خطط الأعمال، والتدريب على إدارة المخاطر – أكثر من حاجته إلى مجرد التمويل. وهناك تزايد في توفير المد لهؤلاء الجوانب غير الفنية من عملية الإبتكار.
(Equity Finance) (د) التمويل من خلال حقوق الملكية

تواجه المؤسسات المالية، وكذلك

الهيئات الحكومية، صعوبة في الفاصل بين المخاطرة وربح المروج للمشروعات التي

تسعى إلى التمويل والتحديث. إذ أن الشكوك التي تحيط بالجدير الفنية، ومدة الانتظار،

وإيجابية التمويل المطلوب، وإحتمالية إضفاء الطابع التجريبي على المشروع، وحجم السوق

المحتمل، تجعل المؤسسات المالية تتزود قبل أن تمول مثل هذه المشروعات. وبالتالي تخطو

بعض الدول خطوات إضافية في إطار تدويل استراتيجيتهم نحو التطور التكنولوجي من خلال

تقديم التمويل الأولي (seed capital) لرأس المال للشركات الجديدة وشراء حصص من حقوق

الملكية. وبهذه الطريقة، تكون آليات التمويل من خلال حقوق الملكية مكملة للمنح العامة التقليدية

للبحث والتطوير ومنح تمويل الأعمال.

3- تعميم البنية الأساسية العلمية والتعليمية وتعزيز دورها الاقتصادي

مع تزايد دور المنصات المعرفية والمهاريث في الإنتاج والتحول الناتج عن ذلك في طبيعة القدرة

التنافسية، أصبحت البنية الأساسية العلمية والتعليمية أهم عامل استراتيجي في عالم اليوم. فبدون

قوة عالية على درجة عالية من التعليم والمهارة، و أسس قوي من البحث والتطوير والإبتكار،

والتعليم المستمر، والروابط القوية بين العلم والتعليم من جهة وبين العمل الاقتصادي من جهة

أخرى، ستظل البنية التحتية تعاني من المدى الطويل. وينبغي أن يتحلى الدور الحاسم للنظام

التعليمي على وجه الخصوص هذه الوظيفة الاقتصادية المباشرة فيباع دوراه مثيرة في تطوير

جهود نظام التعليم في المجتمع، وتوجيهه نحو تشجيع و componentWillMount بكفاءة فيبرشر،

والتفكير الجديد وذلك لارتيقاة حلقات وساطة أعلى للتعليم بتفريق التركيز على مجموعة

من المهارات تختلف عن تلك السائدة حالياً في الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك، يتطلب هذا الارتيقاه

أيضاً أن تبني منظومة تعليمية احتاجات السوق من العمال بشكل أفضل. وأخيراً، ينبغي على

منظومة التعليم الدائمة (الذي من المفترض أن يعززها النظام المعلوماتي والتجاربي) أن

يشغل على إعداد المنشات الخاصة والتعليم المستمر، والإبتكار والإبداع.

وفي الواقع، تعاني الدول العربية من فجوة معرفية خطيرة فالقائم على

للمعدل الإقليمي يبلغ نحو 30.1 في المائة من السكان البالغين (15 سنة فأعلى) و 14.7 في

المائة، في المائة، 21.1 و 12.6 في المائة على

التوالي للسكان البالغين والشبان في الدول النامية. تبلغ هذه المعدل في دول شرق آسيا

والباقية 9.3 في المائة، دول أمريكا اللاتينية والكاريبي 9.8 في المائة، دول جنوب آسيا

39.1 في المائة. دول وسط وشرق أوروبا والدول المتحولة 0.8 في المائة. ويبلغ معدل

الأمراض بين الشباب (15-24 سنة) في هذه الأقليان على التوالي 2.2 في المائة، 3.2 في

المائة عام 2004، 0.4 من المائة عام 2004، 0.4. و يلاحظ تركيز الأمراض بين الإناث

البالغات والشبان والذكور يقدر معدلهما ينحو 40.3 في المائة و 6.4 في المائة من إجمالي

الفتيات في التوالي في عام 2004.

وقد بلغ المتوسط العربي للذكاء التعليمي 0.66 في المائة في عام 2004، و يقارن ذلك بمستوى

الدول النامية والبالغ 0.72 في المائة، والدول المتقدمة 0.95 في المائة، والعالم 0.77 في

المائة.

12 صندوق النقد العربي وأخرون. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، الوظيفة 2008، ص 30
13 ذكاء التعليم بأخذ في الاعتبار معدل الذكاء الإجمالي العام في جميع مراحل التعليم. إضافة إلى نسبة من

يجود القراءة والكتابة دون أن يكونوا متسعين إلى مراحل التعليم النظامي والتعليم التكميلي للقيد في التعليم

الدائم على التوالي في عام 2004.
ويكشف نمط توزيع طلاب التعليم العالي عن بعد نواع آخر للفجوة المعرفية. ويقدر نمو معدلات القيد على مستوى برنامج البكالوريوس في تخصصات العلوم والتكنولوجيا خلاص التشريعات بنحو 3.6 في المائة، وفي برامج العلوم الإنسانية والاجتماعية بنحو 10.6 في المائة. ولذا أصبح توزيع خريجي مؤسسات التعليم العالي مثيراً لصالح خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية وندفع هذه النتائج على المستوى العالمي للتعليم، ويعد نمو طلاب العلوم الإنسانية والاجتماعية مثيراً للاهتمام بنيرويج في أول شرق آسيا مثيل في كوريا وهونج كونج لتضمن تلبية فيما نسبة الطلاب المسجلين في فروع العلوم الطبية، والهندسة، والزراعة عن النسب السائدة في الدول العربية. ومرة أخرى، يثير ذلك مخاوف كبيرة تتعلق بنوع العروض السائدة في المجتمع.

وإذا استمرت زيادة السريعة في خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية ضويفت عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة من العمل، فله العرض الوفرة من الأيدي العاملة غير الماهرة المنخفضة الأجور، إجراء ناجحاً لتحقيق النمو السريع والرقية الوطني.

في العام الثاني، تعتمد القدرة على المناقشة على مشاركة توظف قوة عمل جيدة للتعليم وماهرة فنية وكونة قادرة على استخدام تكنولوجيات جديدة ويبعث نشاط وخدمات متقدمة.

وعند الممارسة على مؤشر اقتصاد المعرفة الذي يقيس درجة نجاح البلدان في الالتحاق في اقتصاد المعرفة بالبلدان والمناطق الأخرى تفع صناعة البلدان العربية تحت النظام الإقليمي للفوز. فهي تساهم بشكل عام في استخدام الدراسات التي تحقق عليها البلدان الأعضاء في منظمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومعظم البلدان المتساورة على طريقة تدوين الاقتصاد

ويعيش بلدان الشرق آسيا، ويبقى أن البلدان التي تسجيل درجات أعلى تدرج عادة موضوعات دراسية جديدة وتتوفر مجموعات جديدة من المهارات المتقدمة (قبل تصريح للانتهاك في قطاعات عديدة). ومع أن تعليم مبادئ القراءة والكتابة والحساب يزال أساسياً مع وجود مستوى متوسط (لأداء أعلى، فإن اللغات العربية والعلوم لها أهمية متساوية)

تتفاوت وثيقة تياتز، إضافة إلى ذلك، أصبحت مهارات حل المشكلات والاتصالات ليس القدرة على أداء مهام روتينية، أموراً جوهرياً لزيادة الإنتاجية، وأساليب التدريس المعتمدة في كافة أنحاء العالم تنتج الطيب المستند إلى طرح الأسئلة وتطوع التدريس لتبقي قربات التعلم لدى الطلاب الأفراد. أما معظم البلدان، فإنها لا تزال تستمتع تمويلاً كبيراً أكثر ميلاً إلى التقلدية على سبيل المثال، من النسب، وانخفض درجة التفاعل بين المدرس والطلاب.

من ناحية أخرى فإن البلدان التي تتحف فرص تمتد للتعليم تسجيل أيضاً درجات أعلى في مؤشر إقتصاد المعرفة. وبدلاً من التعلم الذي ينخدع شكل المحرر (وتشمل مجموعة مناقشة من الطلاب إلى المراحل التعليمية الأخرى)، بدأ الأنظمة التعليمية تتصاب أكثر إشراكاً وتنوعاً، خاصة بعد مرحلة التعليم الإلزامي (أي المراحل الثانوية والعالية). ولذا التعليم اللاحق للمرحلة الإلزامية في المنطقة العربية لا يناسب هذا النوع من المرونة. فحالما يتم اتخاذ قرار بشأن مجال دراسته، ليس هناك سبيل للرجوع عنه. فالمورث المهني الرسمي نشأ لواصلة دراسته بعد دخولسوق العمل لفترة محدودة؛ ويمثل التعليم المهني الرسمي عادةً منصات مؤسسة في معظم الأنظمة، وتركز أنظمة الامتيازات على الأعمال والرياضة أكثر مما تركز على منح شهادات الاعتماد ونوسليّة لضمان الجودة، وزيادة درجة استقلال المدارس، والالتزام بالتعليم مدى الحياة.

يركز في الاعتبار معدل الفيد الإجمالي في مراحل التعليم الأساسي والثانوي وال العالي وراجع مصداق النقد العربي والأوروبى، والتحقيق الاقتصادي العربي المودي لعام 2007، المراجع السابق ص 33

التعليم في الربيع الدولي، الطريق غير المكون إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة العربي، وأوروك، التحقيق الاقتصادي العربي المودي لعام 2007، المراجع السابق ص 33.

أطلق على التحقيق العربي، والمراكز عربي، وأوروك، التحقيق الاقتصادي العربي المودي لعام 2007، المراجع السابق ص 33.
ولا يمكن تحقيق القدرة التنافسية دون استثمارات ضخمة في المواد والجهود المخصصة للإصلاح التعليمي الذي يهدف إلى تضييق الفجوة المعرفية كميا ونوعيا بين الدول العربية وثيقة العالم.

وفي هذا الخصوص يقترح عدد من الإجراءات منها:

1. إقامة نظام يتمتع بحساسية للسوق من أجل تطوير المناهج وتعديلها، وينبغي أن يتواكب ذلك مع:

   أ. احتياجات السوق. ب. احتياجات القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية. ج. المعايير الدولية.

   2. يعد من الترشيد في استثمار المواد، خاصة في التعليم الثانوي وال العالي، على أن يؤكد على:

      أ. جودة التعليم. ب. أهمية التعليم الفني. ج. الاستجابة لاحتياجات السوق.

3. تعديل مناهج المدارس الابتدائية لتنسق:

   أ. المهارات الاستدامة. ب. الإبتكار والإبداع والتفكير النقدي.

4- ح錯ية التعاون الإقليمي والدولي في ظل اقتصاد المعرفة

يتمثل دور حكومات بلدان المنطقة في خلق هذه البيئة ومساعدة المشروعات العربية على الاستمرار في النجاح، وتسوّج إنشاء مشروعات جديدة في بلدانها. وفي ظل الظروف التنافسية الجديدة الناتجة عن العمولة، يجب على الحكومات أن تضع سياسات جديدة، تعزز الابتكار، وتشجع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على بناء القدرات الإبداعية. وتزودها بالخدمات المناسبة عبر المبادرات متعددة، خدمات المتخصصة بالصناعات الصناعية، والمشترّبة، والبحث التطبيقي، والمساعدة الفنية، ونشر المعلومات، وقواعد البيانات، ومراقبة النوعية، ونقل التكنولوجيا، والأنظمة الإدارية، وخدمات أخرى. وينبغي استحداث هيئة إبداع الوطنية بمشاركة مماثلة من القطاع الخاص كجمعيات المنتجين، والمراكز التربوية، والمصارف المحلية، وغيرها.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومات على القيام بمزيد من الأنشطة حول نقل التكنولوجيا والتدريب وتطوير القدرات البشرية في المنطقة وخلق البيئة المناسبة لتعزيز الاستفادة من اقتصاد المعرفة. ويمكن أن تشمل تلك الأنشطة أيضا إجراء دراسات إضافية حول انتشار الإبتكار، وتحليل العوامل التي تؤثر على انتشار الأفكار والابتكارات الجديدة في بلدان المنطقة، وإعداد توصيات حول سياسة عامة من شأنها تعزيز الاستفادة من اقتصاد المعرفة.
ثالثا: الاستنتاجات والمقترحات:

أ - الاستنتاجات:

توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

1. شهد مفهوم اقتصاد المعرفة تطورا كبيرا في العقود القليلة الماضية مع اتساع استخدام شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني، ويقوم هذا الاقتصاد على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات ومن ثم إلى معرفة وحُكمة في اختيار الأسباب من بين الخيارات الواسعة التي يتبعها اقتصاد المعرفة الذي تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

2. توجد عدد من القوى الدافعة الرئيسية التي تؤدي إلى تغيير قواعد التجارة والقدرة التنافسية الوطنية في ظل اقتصاد المعرفة وهي: العولمة، ثورة المعلومات، المعلومات، المعرفة، انتشار الشبكات.

3. الأساليب التقليدية لزيادة القدرة التنافسية المستدامة إلى عوامل مثل العمالقة غير الماهرة، والموارد الطبيعية، والتقنيات البسيطة بدأت تفقد أهميتها بالنسبة للدول العربية بشكل سريع ومتزايد.

4. تتبع أهمية القدر التنافسية في الدول العربية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص المواد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والإرثاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسن مستوى معيشة المستهلكين عن طريق تقفيض التكاليف والأسعار.

5. وروح المبادرة أو الرائدية هي عبارة عن كلمة فرنسية Entrepreneurship تعني المعتقد أومن يأخذ الشيء على عاتقه ويتولى إنهاؤه "Entreprendre" ويحمل الربح أو الخسارة. فأصحاب المشاريع يقومون بتحويل الأفكار والابتكارات والموارد إلى سلع اقتصادية، وقد يؤدي ذلك إلى إيجاد سلع جديدة أو إدخال تحسينات على سلع موجودة بالفعل.

6. تتمثل إحدى الدعام الأساسية للطرق الحديث للتنافسية في الدول العربية في وجود بيئة أساسية تعليمية، وعلمية، وتكنولوجية حديثة وحوسبة تشب تجربة الأعمال من المواد البشري والبحث والتطوير الذين يطوروا بخطى سريعة. وبدون هذا الأساس، لن تحقق الإمكانات الإستثمارية للمنشآت، وقدرة قاعدة مواردها البشرية على استيعاب وتكنولوجيا مبتكرة، وتطوير التكنولوجيات الجديدة.

7. في ظل الظروف التنافسية الجديدة الناتجة عن اقتصاد المعرفة، يجب على الحكومات العربية أن تضع سياسات جديدة، تعزز الابتكار، وتشجع على بناء القدرات الإستبادية واستحداث هيئات الابتكار الوطنية بمشاركة ممثلين من القطاع الخاص كجمعيات المنتجين، والمراكز التحربية والمصادر المحلية، وغيرها.
8. ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومات العربية على القيام بمزيد من الأنشطة حول تقلل التكنولوجيا والتدريب وتطوير القوى البشرية في المنطقة وخلق البيئة المناسبة لتعزيز الاستفادة من اقتصاد المعرفة.

ب- المقترحات:

ويقترح الباحث النقاط الآتية:

1. ضرورة أن تستمر الدول العربية في العمل على خلق بيئة عامة داعمة للمستثمرين الخاص، وكذلك تنظيم الشركات، ومعناها يجب أن تركز الحكومات أن تسرع جهودها الرامية إلى إزالة أوجه الخلل التي تشوب الأسواق وتعالج أخطاها في الاقتصاد بوجه عام، وتشجيع التسليط والإبتكار والاستثمار فيها.

2. يجب أن يتم التغلب على العوائق المتصلة بتداخل الصلاحيات والبيروقراطية، وتعزيز التنسيق بين الأطراف المختلفة. وبدون وجود أواصر فعالة للتنسيق بين السياسات، وكذلك بين المؤسسات والأطراف الفاعلة التي تدير عملية التنفيذ، ستظل جهود التنمية مشتاء، ومكثكة، وغير متبرعة، ولن يكون لها سوى تأثير ضئيل - إن وجد - على الرغبة التنافسية للدول العربية.

3. ضرورة التكامل العربي لتحقيق القدرة التنافسية وتضييق الفجوة المعرفية كميا ونوعيا بين الدول العربية وبقية العالم. هذا يتطلب المزيد من استثمارات ضخمة في الموارد والجهود المخصصة للاصلاح التعليمي.

4. لتحقيق القدرات التكنولوجية للدول العربية، يجب توثيق التعاون بين أنشطة البحث والتطوير وزيادة المخصصات المالية للبحث والتطوير، وأن يتم تقديم نهج أو امتداص ضريبي للتخطيط تكاليف الحصول على التكنولوجيا، والترخيص، والخدمات الاستشارية. بدء في برامج قومية للتطوير المؤسسي يستهدف المؤسسات البحثية والجامعات (governance).

5. ومراكز البحث بغية إيجاد هيكل تستخدم بدرجة عالية من المحركات وذات مياج، وزيادة كفاءة هذه المؤسسات، وتطوير طاقات وإمكانيات تلبيث البحث والتطوير، وتحديث صلات هذه المؤسسات بالقطاع الخاص، وبناء المؤسسات البحثية والأكاديمية المحلية والدولية.

6. من الضروري أن تتعاون الحكومات العربية في جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها التنافسية، وقيام بيئة تشجع للاستفادة من اقتصاد المعرفة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء هيئة تنسيق إقليمية تبني ذلك، وتكون تتشجع تبادل المعلومات، وإحداث بين هيئة وزارات تكنولوجيا المعلومات الوطنية، وربما في مراحل لاحقة، تسهيل الأنشطة التعاونية الداعمة للابتكار.
المراجع:

1. البنك الدولي، الطريق غير المألوف إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن 2007

2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للإسكوا، تقرير حقوق الإنسان في بلدان مختارة من منطقة الشرق الأوسط والوسط، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002

3. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان في الدول العربية، القاهرة، 2007.

4. حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة، في ظل اقتصاد الصناعة العربية، المجلة العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة حسين بن بونالي، الجزائر، 4-5 ديسمبر 2007.

5. حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد الصناعة العربية، المعرفة مجلة علمي إنسانية، السنة 5، العدد 35، خريف 2007، هولندا WWW.ULUM.NL


7. www.arabschool.org.sy/Celebration/Dr.AbdelHadi%20Outeibi.doc

8. محمد عبد العال صالح، موجبات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، وقمة المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانيه مسقط 2 – 3 أكتوبر 2005


10. وزارة المالية، تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2004


16. www.mne.psu.edu/lamansza/Entrepn/Module1/Lecture/Entre.doc